

ISSN : 2543-3938 - EISSN : 2602-7771

تأثير الوضعية المهنية على الأداء الصحافي للعاملين في قطاع السمعي البصري
في الجزائر- دراسة وصفية على عينة من صحافيي القنوات التلفزيونية
الخاصة (2017-2019).

*The impact of the professional situation on the media performance of
journalists in the audiovisual sector in Algeria A descriptive study on a
sample of journalists of private television channels (2017-2019)*

¹ محمد أمزيان برغل*، ¹ جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، (mohammed.bergheul@gmail.com)

أ.د نور الدين تواتي²، ² جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، (noureddinetouati@hotmail.fr)

تاريخ الإستلام: 2022 / 01 / 14 تاريخ القبول: 2022 / 03 / 11 تاريخ النشر: 2022 / 04 / 05

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة القائمة بين الوضعية المهنية والأداء الإعلامي للصحافيين والمسؤولين في القنوات التلفزيونية الخاصة في الجزائر وتفكيكها، خصوصا في ظل الانتقادات التي طالت تجربة الانفتاح على السمعي البصري منذ سنة 2012، وذلك من خلال دراسة وصفية تحليلية لواقع الظروف التي يمارس فيها العاملون في قسم الأخبار بهذه القنوات عملهم، بالاعتماد على أداتين رئيسيتين هما استمارة الاستبيان والمقابلة. خلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الوضعية المهنية والأداء الإعلامي، حيث يتحسن أداء العاملين في قسم الأخبار كلما توفرت الظروف المادية من أجهزة وعتاد وراتب وتدريب، وكلما قلت أشكال الرقابة القبلية والبعديّة على المادة الصحافية، كما توصل البحث إلى أن السياسة التحريرية تؤثر في أداء الصحافيين لعملهم، لارتباطها بمالك القناة والمعلنين وشبكة العلاقات. الكلمات المفتاحية: الأداء الصحافي، القنوات التلفزيونية الخاصة، الرقابة، الموضوعية، الوضعية المهنية.

Abstract:

This study aims to identify and dismantle the relationship between the professional situation and the media performance of journalists, editor-in-chiefs and officials of private television channels in Algeria, particularly after the criticisms that have affected the experience of audio-visual openness since , this study presents a descriptive and analytical research about the reality of conditions in which the employees of the news section of these channels work. It used two main tools, the questionnaire and interview form .

This study found that there is a direct link between professional situation and media performance. The performance of the News Section employees is improved when the physical conditions “ equipment, salary and training “ become available, and when there is less media censorship before and after the broadcast. The research also found that editorial policy affects the performance of journalists, as it relates to the owner of the channel, advertisers and the network of relationships .

Keywords: *Censorship; Objectivity; Media performance; Private television channels; Professional situation.*

1. مقدمة

الجامعة كمؤسسة تمثل أحد الركائز الأساسية في المجتمع تسعى من خلال مصالحتها إلى تأدية مجموعة من الأدوار العلمية والاجتماعية والاقتصادية، وقبل التعرف على أدوارها سنتعرف من خلال هذا العنصر على مفهوم الجامعة والمفاهيم المرتبطة بها.

يعد التلفزيون أحد أبرز وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية في العقود الأخيرة، إذ يبقى محافظا على جزء مهم من جمهوره رغم التغيرات التي طرأت على خصائص وأدوات العملية الاتصالية بفعل التحولات التي فرضتها البيئة الرقمية، بل يواصل المشتغلون في قطاع السمع البصري عملية تطوير المواد الإعلامية على المستوى المضاميني والتقني والفكري وصولا إلى الاستعراض البصري، الذي لم يبق حكرًا على البرامج والحصص بل تعداها إلى النشرات الإخبارية.

إن تطور المحتوى المرئي، شكلا ومضمونا، في كثير من الدول الغربية والعربية مرتبط أساسا بمجموعة من الظروف والشروط التي تجعل من الرسالة تصل إلى جمهور المتلقين بالشكل الذي يريده المشاهد المتمتع بسلطته الكاملة في اختيار المضمون الذي يناسبه ويجعله يتابع جزءا منه أو كله، خصوصا في ظل الوعي المتنامي للجمهور في تعامله مع المنتج الصحافي، وإدراكه للأسس الحديثة للعمل الإعلامي ومتطلبات هذا الزمن الذي أصبحت فيه الاحترافية العالية تغطي على مسألة الموضوعية بشكل أو بآخر، وجعلتها أكثر واقعية من خلال ما يعرف بالموضوعية النسبية في التعاطي مع مختلف الأحداث والوقائع.

إن العمل الصحافي المحترف يرتبط، إذن، بجملة الظروف والإمكانيات التي توفرها أي وسيلة إعلامية لجميع المتدخلين في إنتاج الرسالة، من مسؤولين وصحافيين وتقنيين وغيرهم، فكلما توفرت الظروف المناسبة مهنيا واجتماعيا كلما زاد هامش تحقيق الجودة في الأداء الإعلامي، وبالتالي تحقيق الرضا لدى الجمهور وإشباع رغباته والتأثير فيه، وهذا ما يسعى إليه القائم بالاتصال في الجزائر وباقي دول العالم.

والحديث عن قطاع السمع البصري في الجزائر يقود مباشرة للإشارة إلى الانفتاح الحاصل منذ سنة 2012، بظهور قنوات تلفزيونية خاصة أنهت الهيمنة الكاملة للدولة على هذا المجال طيلة 50 سنة كاملة، حيث تمكنت هذه القنوات من فرض وجودها وافتكاك جزء من جمهور التلفزيون العمومي والتفوق عليه أحيانا، في نسب المشاهدة، بالعودة إلى عمليات سبر الآراء التي تجرى من فترة إلى أخرى، كما استطاعت التلفزيونات الخاصة تحسين أدائها عموما من حيث الشكل والتجهيزات وجودة الصورة طيلة عشر سنوات، فيما يبقى المضمون محل مساءلة علمية ومجتمعية في علاقة هذه الوسائل بالسلطة ودوائر المصالح المختلفة.

هذه العلاقة تحتاج إلى تشريح انطلاقا من واقع الممارسة الصحافية في الجزائر وظروف أداء المهنة بالنسبة للقنوات التلفزيونية الخاصة، التي تبقى وضعيتها القانونية غير مفهومة ومصادر تمويلها غير واضحة، ما قد ينعكس على الظروف المهنية التي يمارس فيها الصحافيون عملهم خصوصا في قسم الأخبار، ومدى تأثير عوامل كثيرة على الأداء الإعلامي، على غرار السياسة التحريرية والرقابة وعلاقات العمل وضغوطه وحق الوصول إلى مصادر الخبر وتوفير الوسائل والتجهيزات والتدريب المستمر والراتب، وغيرها من الجزئيات التي تتحكم في مردود الصحافي في تعامله مع الأحداث، خصوصا في ظل الانتقادات الكثيرة التي تلاحق القنوات الخاصة في الجزائر من طرف الباحثين في علوم الإعلام والاتصال والممارسين للمهنة وحتى الجمهور، رغم قصر هذه التجربة في مجال يحتاج إلى تراكمات وتجارب حتى يصل إلى تثبيت تقاليد ممارسة إعلامية واضحة كما

حصل في كثير من الدول الرائدة في مجال الصحافة، فالمتأمل في وضعية القنوات التلفزيونية الخاصة في الجزائر يلاحظ تفاوتاً في الإمكانيات المادية والبشرية من مؤسسة إلى أخرى، ومردوداً مختلفاً سواء تعلق الأمر بطرائق معالجة الأحداث أو مستوى الحضور في جميع الفعاليات، دون إغفال التأخر الواضح في تعديل القوانين المنظمة لنشاط السمع البصري وتطبيق القوانين الموجودة أصلاً.

ومن هذا المنطلق، تأتي هذه الدراسة للبحث في العلاقة الموجودة بين الوضعية المهنية التي يمارس فيها صحافيو قسم الأخبار في القنوات التلفزيونية الخاصة في الجزائر، من جهة، والأداء الإعلامي لهؤلاء الممارسين من جهة ثانية، من خلال طرح سؤال محوري تمت صياغته على الشكل الآتي:

ما طبيعة العلاقة الموجودة بين الوضعية المهنية والأداء الإعلامي للصحافيين العاملين في قسم الأخبار في القنوات التلفزيونية الخاصة في الجزائر، في الفترة الممتدة ما بين 2017 و 2019؟

وللإجابة على هذا السؤال المحوري، تم تفكيكه إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية، هي:

- ما واقع الظروف المهنية التي يمارس فيها صحافيو الأخبار عملهم في القنوات التلفزيونية الخاصة؟
- ما تأثير السياسة التحريرية والرقابة على الأداء الإعلامي؟
- ما تأثير علاقات العمل الداخلية والخارجية على أداء الصحافيين؟
- ما دور التجهيزات والإمكانيات المادية في تحسين الأداء الإعلامي؟
- ما تأثير عدم وضوح الإطار القانوني والإداري للقنوات الخاصة على أداء الصحافيين ومسؤولي التحرير؟

أولاً: أهمية الدراسة

تركز أهمية هذه الدراسة في جانبين أساسيين، أولها الأهمية العلمية، التي تكمن في دراسة متغيرين مهمين، هما الوضعية المهنية بتفرعاتها ومكوناتها المختلفة كهيئة يجب أن تتوفر فيها شروط واضحة لممارسة المهنة الصحافية، خصوصاً في ظل الاحترافية العالية التي تتمتع بها القنوات العالمية، ومفهوم الأداء الإعلامي، الذي يشكل منعكساً شرطياً مرتبطاً بمستوى الظروف المهنية المتوفرة، وهو مرتبط بمفاهيم عديدة كالموضوعية والاحترافية والتحقق من مصادر المعلومة والإبداع وغيرها من المفاهيم، إضافة إلى الإجابة على جملة التساؤلات والانتقادات التي تطال القائمين بالاتصال في هذه القنوات، من خلال معرفة تفاصيل الوضعية المهنية وعلاقتها بالأداء الإعلامي، وبالتالي إيجاد مؤشرات علمية ومعطيات كمية لقياس هذه العلاقة وتحديد المتغيرات المؤثرة فيها.

ثانياً الأهمية العملية، المتعلقة بالكشف عن الظروف الحقيقية التي يمارس فيها الصحافيون في القنوات التلفزيونية الخاصة في الجزائر عملهم، ومدى ملاءمتها لمتطلبات ومستلزمات الإنتاج في قطاع السمع البصري الذي يعد إعلاماً ثقيلاً، في تكاليف الإنتاج والتأثير على حد سواء، وبالتالي إمكانية تقييم الأداء المهني مقارنة بالظروف المتوفرة، وهو ما سيسمح للقائمين على تسيير هذه القنوات بمراجعة بعض النقاط وتحسين الظروف العامة لأداء المهنة بهدف الوصول إلى مادة مرئية بمعايير مهنية عالية.

ثانيا: منهج البحث

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية، "فهذه النوعية من البحوث ليست مجرد حصر شامل أو جرد لما هو قائم بالفعل فحسب، بل تعتبر أيضا عملية تحليلية لتوضيح الطبيعة الحقيقية للظاهرة المراد دراستها عن طريق تحليلها والوقوف على الظروف المحيطة بها والأسباب الدافعة إلى انتشارها". (نبيل أحمد الهادي، 2006، ص 53)

أما بخصوص المنهج، فقد اعتمدنا على منهج المسح، حيث "يقوم هذا المنهج أساسا على التعرف على الظاهرة المدروسة في الوضع الطبيعي الذي تنتمي إليه من خلال جرد ومسح المعلومات ذات العلاقة بمكوناتها الأساسية وما يسودها من علاقات داخلية وخارجية" (بن مرسللي، 2005، ص 286).

ثالثا: أدوات جمع البيانات

اعتمدنا في هذه الدراسة على أداتين رئيسيتين لجمع البيانات الخاصة بهذه الدراسة، وهما استمارة الاستبيان والمقابلة.

أ- استمارة الاستبيان:

حيث تم صياغة استمارة استبيان ضمت 30 سؤالاً، تم توزيعها على مائة صحافي يشتغلون في مختلف القنوات التلفزيونية الخاصة، في الفترة الزمنية الممتدة من 08 إلى 27 مارس 2021، حيث تم استرجاع 84 استمارة.

أسئلة الاستمارة توزعت على خمسة محاور، تتعلق تحديدا بتأثير الظروف المهنية على الأداء الإعلامي للصحافيين العاملين في قسم الأخبار، في إطار عام يشمل علاقة الصحافيين بالمسؤولين في هيئة التحرير والإداريين ومصادر المعلومات، إضافة إلى تأثير الرقابة والسياسة التحريرية ونقص التكوين والتدريب على أداءهم.

ب- المقابلة:

حيث تم صياغة دليل مقابلة مكون من 12 سؤالاً، حيث تم إجراء 13 مقابلة مع مديري الأخبار ورؤساء التحرير في عدد من القنوات التلفزيونية الخاصة، بهدف جمع معلومات مكملة للبيانات الكمية التي تم جمعها من خلال الاستمارة، لمعرفة آراء ومواقف المسؤولين في هيئة التحرير، فيما تعلق بمواضيع السياسة التحريرية والرقابة وسلطة اتخاذ القرار وعلاقتهم بالصحافيين وملاك المؤسسات، إضافة إلى مسألة التأخر في تسوية الوضعية القانونية للقنوات التلفزيونية الخاصة.

رابعا: مجتمع البحث وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع بحث هذه الدراسة في جميع المسؤولين والصحافيين العاملين في قسم الأخبار بالقنوات التلفزيونية الخاصة في الجزائر، التي تجاوز عددها 40 قناة، موزعة بين قنوات عامة وإخبارية وموضوعاتية مخصصة للمرأة والطفل والرياضة والسياحة والدين، وغيرها من مجالات الحياة، وهذا بهدف التعرف على تقييمهم للوضعية المهنية التي يمارسون فيها نشاطهم ومدى تأثيرها على أداءهم الإعلامي، مع الأخذ بعين

الاعتبار غياب أرقام حول عدد الصحفيين الذين يشتغلون في القنوات الخاصة بالنظر إلى اعتبارات عديدة، منها:

- أغلب القنوات الخاصة تنشط خارج القانون.

- خمس أو ست قنوات فقط تنشط كمكاتب لقنوات أجنبية في الجزائر.

- عدم التصريح بالعدد الحقيقي للصحفيين، على اعتبار أن تعداد مكتب معتمد لا يرقى لمستوى تعداد قناة كاملة.

وبما أن الدراسة تستهدف القائمين بالاتصال في قسم الأخبار تم اعتماد عينة قصدية، التي يعرفها أحمد بن مرسل على أنها " تلك العينة التي تقوم على التقدير الشخصي للباحث في اختيار مفرداتها وهذا انطلاقاً من دراسته الكاملة والمفصلة لما يحتويه مجتمع البحث من مفردات ولطبيعة هذه الأخيرة من حيث ما تتضمنه من معلومات وبيانات وبالتالي اختيار تلك التي لها صلة بالبحث"، (بن مرسل، 2005، ص 180)

ومن هذا المنطلق تم استهداف الصحفيين العاملين في القنوات الخاصة التي تستجيب لبعض الشروط، أبرزها:

- أن تضم القناة قسماً للأخبار قائماً بذاته، يهتم بمختلف الأحداث المحلية والوطنية والدولية.

- ألا يقل تعداد من يشتغلون في قسم الأخبار عن 20 فرداً، بين مقدمين وصحفيين.

- أن تبث القناة نشرات منتظمة بشكل يومي.

- أن تكون القناة موجودة على الساتل في الفترة بين 2017 و2019.

على أن يتم فيما بعد مسح جميع المفردات العاملة في قسم الأخبار في القنوات المختارة (الشروق الإخبارية، النهار، دزائر نيوز، البلاد، نوميديا، الجزائرية) كعينة لهذه الدراسة، بالنظر إلى العدد المحدود للصحفيين والمسؤولين في هيئة التحرير.

خامساً: المفاهيم

- الوضعية المهنية:

"إن مفهوم الوضعية متداول في حياتنا العادية وتعني في الغالب البيئة أو الإطار الذي يتم فيه تحقيق نشاط أو حدث معين، ففي الحياة اليومية الوضعيات تفرضها الأحداث التي نواجهها" (فاتحي، 2016، ص 12).

في المقابل، "المهنية هي إتقان واتباع طرق عمل محددة، ومجمع عليها لممارسة المهنة، ويراعى في تحقيقها الالتزام الاجتماعي (الصبيحي، 1429هـ، ص ص 176، 177).

وبالتالي يمكن القول إن الوضعية المهنية هي الواقع الممارساتي للصحافي في الوسط الإعلامي الذي يشتغل فيه والذي يؤثر فيه ويتأثر به بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهي مجموع الظروف المهنية المادية والنفسية التي يتم في إطارها ممارسة المهنة الصحافية، في فترة زمنية معينة.

- الأداء الصحافي:

"هو مجموعة الوظائف والمهام والنشاطات المرئية والمسموعة والمكتوبة التي تقوم بها وسائل الإعلام في إطار منظومة الأنظمة والقوانين والدستور بما يخدم مصلحة الدولة ووطناً ومواطناً. وتتمثل فاعلية الأداء الإعلامي بضرورة اتسام هذه الوظائف والمهام والنشاطات بالموضوعية والمصدقية، والتحليل العلمي، وتمثيل هموم المواطن وتوفير ساحة حرة ومستقلة للتعبير عن الرأي، وخدمة مصالح المجتمع بمسؤولية وضمن حدود قانونية تضمن عدم تغولها على الشعب، وتكون سلطة رقابية حقيقية على مؤسسات الحكومة الرسمية، ومستقلة إدارياً واقتصادياً عن تأثير الحكومات". (العزام وخزنة، 2010، ص 615)

- الموضوعية:

"نوع من المعالجة المهنية والثقافية والأخلاقية للمادة الإعلامية، بحيث تتوافر فيها أبعاد الموضوع كلها، والاتجاهات المطروحة حياله بطريقة متوازنة تستند إلى حجج منطقية وتتميز بالدقة والإنصاف في العض. وتفصل الآراء عن العناصر الخيرية وتنسبها بوضوح وصراحة وتتجرد من الأهواء والمصالح الخاصة، وذلك في إطار التعمق والشمولية، يراعي السياق وعلاقة الخاص بالعام ويربط الجزء بالكل، شرط أن تعكس هذه المادة الإعلامية أولويات الاهتمام عند الجمهور". (عبد العزيز وآخرون، 2013، ص 6)

- أخلاقيات المهنة الصحافية:

"هي مجموعة من القيم المتعلقة بالممارسة اليومية للصحافيين وجملة الحقوق والواجبات المرتبطتين بالصحفي"، وهي "سلوكيات ومبادئ تعبر في محتواها عن العلاقات بين ممارسيها من ناحية والعلاقات بينهم وبين جمهورهم من ناحية ثانية وبينهم وبين المجتمع الذي ينتمون إليه من ناحية ثالثة. وهذه السلوكيات والثوابت قد تكون متعارفاً عليها وقد تكون مبادئ ومعايير يضعها التنظيم النقابي للمهنة". (محمد جابر، 1998، ص 42)

- الرقابة:

تعرف الرقابة الإعلامية عمومًا بأنها "الحد من التعبير العام عن الأفكار والآراء، والدوافع، والمثيرات، التي يكون لها تأثير على تقويض السلطة الحكومية، أو تقويض النظام الاجتماعي والأخلاقي الذي تلتزم السلطة بحمايته". (زلط، 1997، ص 179)

ويذهب البعض إلى تحديد تأثيرات لأربعة أنواع من الرقابة على الممارسة المهنية، تتمثل في: الرقابة المباشرة، ويقوم بها رئيس التحرير أو من ينوب عنه؛ للتأكد من الالتزام بالمعايير المهنية للنشر التي حددتها سياسة تحرير الصحيفة، والرقابة الذاتية، ويقوم بها الصحفيون أنفسهم، والنوع الثالث رقابة الدولة، من خلال سن القوانين والتشريعات المعلنة، أو التعاميم الخاصة بمحظورات النشر عن أحداث أو قضايا أو أشخاص معينين، والتوجهات غير المباشرة "الشخصية" لرؤساء التحرير، والنوع الأخير هو الرقابة الشعبية، ممثلة في المؤسسات والأفراد. (فهبي، 2004، ص ص 220، 226).

سادسا: واقع الإعلام السمعي البصري في الجزائر

تميز مسار الإعلام السمعي البصري (المرئي) في الجزائر بعدة مراحل، تناولها الباحثون في علوم الإعلام والاتصال من منظورات متعددة، فهناك من ربطها بتطور النظام السياسي من خلال الانتقال من النظام الأحادي إلى نظام التعددية، وهناك من ربطه بالتطور الحاصل في تكنولوجيات الإعلام والاتصال من خلال البث التماثلي والرقمي، في حين اختارت هذه الدراسة الحديث عن هذا القطاع من خلال الملكية، حيث نفرق بين قنوات تلفزيونية عمومية وقنوات تلفزيونية خاصة.

1- التلفزيون العمومي الجزائري:

هيمن التلفزيون العمومي الجزائري على المشهد السمعي البصري طيلة نصف قرن من الزمن، في ظل رفض الحكومات المتعاقبة فتح باب النشاط والاستثمار في هذا المجال أمام الخواص، حيث شكل تاريخ 28 أكتوبر 1962 لحظة فارقة في تاريخ الإعلام في الجزائر، بعد استرجاع السيادة على ميني الإذاعة والتلفزيون بشارع الشهداء بالعاصمة، لتكون الانطلاقة الفعلية لإعلام وطني يساهم كغيره من المؤسسات السيادية في بناء الدولة الجزائرية في ظل الاستقلال.

تحرير الإعلام من سلطة الاحتلال الفرنسي في الجزائر أعطى للحكومات المتعاقبة السلطة الكاملة في تسيير المؤسسات الإعلامية الموجودة من إذاعة وتلفزيون وجرائد، إلى غاية صدور قانون الإعلام 1990، الذي كرس حرية إنشاء الجرائد الورقية المستقلة، دون غيرها من وسائل الإعلام الأخرى، على غرار الإذاعة والتلفزيون اللتان بقيتا تحت هيمنة الدولة لسنوات طويلة.

قبل هذا التاريخ بثلاث سنوات، "وفي إطار إعادة الهيكلة وبناءً على المرسوم الوزاري المؤرخ في 01 جويلية 1987، تم إعادة هيكلة المؤسسة الوطنية للتلفزة وتقسيمها إلى أربع مؤسسات مستقلة، هي: المؤسسة الوطنية للتلفزة، المؤسسة الوطنية للإذاعة، المؤسسة الوطنية للبث الإذاعي والتلفزي، والمؤسسة الوطنية لإنتاج السمعي البصري، غير أن التلفزيون بقي تابعا لوزارة الاتصال، بطابع اقتصادي وهدف اجتماعي وثقافي يضمن الخدمة العمومية" (المؤسسة الوطنية للتلفزيون، 2015).

وإلى غاية سنة 2012 بقي التلفزيون العمومي وحيدا في الساحة الإعلامية، رغم الاجتهادات التي حدثت في سبيل التطوير وإدخال التكنولوجيا الحديثة في مستويات عدة، انطلاقا من الإعداد والإنتاج وصولا إلى البث عبر الأقمار الاصطناعية، إضافة إلى إنشاء قنوات موضوعاتية جديدة تابعة لنفس المؤسسة موجهة إلى جماهير مختلفة، حيث وصل عدد قنوات التلفزيون العمومي إلى ثمانية، القناة الأولى (الأرضية) والقناة الثانية الناطقة بالفرنسية والقناة الثالثة الإخبارية والقناة الرابعة الناطقة بالأمازيغية والقناة الخامسة (القرآن الكريم) والقناة السادسة (الشبابية) والقناة السابعة (المعرفة) والقناة الثامنة (الذاكرة). مع الحفاظ على نفس الخط الافتتاحي الذي يتماشى وتوجهات مؤسسات الدولة، ويخدم مصالح النظام القائم من خلال مرافقة سياسات الإصلاح المنتهجة منذ الاستقلال، على الرغم من الانفتاح الحاصل في تكنولوجيات الإعلام والاتصال والذي خلف ثورة معلوماتية عالمية.

استمرار هيمنة الدولة على قطاع السمعي البصري وانفراد التلفزيون العمومي الجزائري بالمشهد، وصفه الدكتور عاشور في عبارة "تنظيم الندرة في عصر الثورة"، حيث يرى أن "المشكلة الحقيقية لوسائل الإعلام المرئية المسموعة في الجزائر هي أنها ما تزال تسير بمنطق الندرة في عصر الوفرة، أراد المسير الأكبر في الجزائر -

على غرار المجاهد الأكبر في تونس سابقا- أن يجعل من التلفزيون الجزائري نافذة وحيدة للجزائريين على العالم فنجح في ذلك أيما نجاح، لكنها نافذة مغلقة على نفسها بحيث لا يمكن للجزائري أن يرى العالم ولا أن يرى نفسه في قناته الوطنية.. اضطلعت السلطة حتى الآن بالإشراف على وسائل الإعلام المرئية المسموعة وفق المنظور القائم على تنظيم الندرة، ندرة البرامج وندرة القنوات وندرة الكفاءات حسبما كان سائدا في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين" (فني، 2011)، هذه القراءة التي قدمها الأستاذ عاشور فني نابعة من شعور عام لدى الجزائريين ووعي بالتأخر الحاصل في تحرير هذا القطاع الذي لم يعد فيه الاحتكار مبررا، بالنظر إلى تطور مجال البث التلفزيوني الرقمي الذي أتاح للمشاهد سلطة الاختيار بين آلاف القنوات الموزعة على عشرات الأقمار الاصطناعية وبمختلف اللغات والمضامين، مع كل ما قد تحمله هذه المحتويات من آثار وانعكاسات سلبية على المعتقدات الدينية والمكتسبات الثقافية والمجتمعية للجزائريين.

2_ القنوات التلفزيونية الخاصة:

ساهم التلفزيون الجزائري من خلال سياسته التحريرية الداعمة لمختلف الرؤى والبرامج الحكومية وتناوله الأحادي لمختلف الأحداث والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في خسارة جزء مهم من الجمهور الذي لم تعد المضامين التي يبثها التلفزيون الحكومي تشبع رغباته، بل قد يحس بالاغتراب وهو يتلقى نفس الرسائل الموجبة التي تغفل الجانب الآخر من الحقيقة، خدمة لمصالح نظام سياسي أو مؤسسات مالية واقتصادية أو حتى جماعات ضغط، خصوصا في ظل الانفجار المعلوماتي الهائل الذي غذاه التطور المتسارع في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، ما دفع جزءا من جمهور المشاهدين الجزائريين يتجه نحو متابعة قنوات عربية وغربية، مع انتشار التلفزيون الرقمي والأقمار الاصطناعية التي جعلت العالم بين أزرار جهاز التحكم، وأصبح بإمكان الجزائريين تلقي رسائل إعلامية ذات بعد عربي وغربي، وفي بعض الأحيان رسائل تتعلق بشؤون جزائرية، على غرار النقاشات التي تفتحها القنوات الفرنسية والعربية تحديدا بخصوص أحداث داخلية، والتي تفسح فيها المجال لآراء المعارضين بكثير من الانفتاح، ما يعني تعويض الجانب الغائب من الحقيقة في مضامين التلفزيون الجزائري، إضافة إلى مستوى تنفيذ بعض الحصص والبرامج الأخرى.

وانطلاقا من هذا الواقع، استقطبت قنوات عربية كالجريدة والعربية وكذا قنوات الباقة الفرنسية، خاصة في سنوات الألفينات، حيث بينت العديد من عمليات سبر الآراء أن الجزائريين يشاهدون قنوات عربية وفرنسية بشكل ملفت، وعلى سبيل المثال لا الحصر، "بلغت نسبة مشاهدة الجزائريين لقناة التلفزيون الفرنسي الأولى (TF1) 17% سنة 2007" (Cherif Ouazani, 2010)، كما كشف "سبر للآراء لمركز سيقما سنة 2009 أن الجزائريين يشاهدون القناة الأرضية بنسبة 14.7%، أم بي سي 4 بـ 12.2%، التلفزيون الفرنسي الأول بـ 11.7%" (Sigma, 2009)، في حين "كشف الرئيس المدير العام للسمع البصري الخارجي الفرنسي، ألان دو بوزياك، أن أكثر من 40% من قادة الرأي في الجزائر يشاهدون قناة فرانس 24 يوميا، في 2009، و حوالي 39% من الإطارات والمسيرين شاهدها بشكل يومي سنة 2011" (France24, 2012).

ومثلما كانت سنة 1962 فارقة في تاريخ الإعلام بالجزائر، كان عام 2012 فارقا في قطاع السمع البصري، بظهور أولى القنوات التلفزيونية الخاصة، ولو بصيغة غير مفهومة، حيث أنها تبث من الجزائر وتشغل جزائريين غير أنها تعتبر في نظر القانون مكتبا لقناة أجنبية في الجزائر، حيث سمحت السلطات الجزائرية بظهور قناة النهار لأول مرة على القمر الاصطناعي نيل سات، في ظل سياقات داخلية وخارجية فرضت الأمر الواقع، وظهرت هذه القناة في ظروف إقليمية متوترة ميزها تصاعد حدة الانتفاضات العربية أو ما يعرف

بثورات الربيع العربي، في كل من تونس ومصر وليبيا وسوريا، وما رافقها من تغطيات إعلامية مكثفة تعتمد أساسا على تكرار الرسالة الإعلامية بهدف ترسيخ فكرة أو نشر ثقافة ثورية، وصلت إلى حد بروباغندا منظمة انتهجتها بعض القنوات على غرار الجزيرة والعربية، لتتحول أنظار المشاهد العربي عموما والجزائري خصوصا صوب البلاطوهات المفتوحة والبث المباشر دون انقطاع لأدق تفاصيل المسيرات الشعبية والشعارات المنادية بإسقاط الأنظمة التي عمرت لعقود من الزمن.

الوضع السياسي والأمني المعقد في عدد من الدول العربية دفع النظام في الجزائر آنذاك إلى البحث عن آليات جديدة لصرف الجمهور الجزائري عن هذه القنوات، مخافة انتقال عدوى الثورات العربية، وسمحت بالتالي بفتح عشرات القنوات التلفزيونية الجزائرية الخاصة، التي تمكنت في وقت وجيز من تصدر المشهد واستعادة جزء مهم من الجمهور الذي هرب سابقا إلى قنوات أجنبية، بفضل معالجتها للقضايا الجوهرية للشعب خصوصا الجانب الاجتماعي، وبهامش حرية أكبر مما تعود عليه الجمهور في القنوات العمومية، مع إتاحة الفرصة للمواطنين للتعبير عن انشغالاتهم ومشاكلهم بكل حرية أمام الكاميرات، وبالتالي إشباع جزء من رغباتهم.

هذا الوضع الجديد الموسوم بـ "الانفتاح القسري على قطاع السمي البصري" الذي أفرزته الحتمية الطرفية، دفع الحكومة حينها إلى مراجعة ترسانتها القانونية تكيفا مع الوضعية من خلال " القانون العضوي رقم 05-12 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق لـ 12 يناير سنة 2012، يتعلق بالإعلام، والذي أقر في بابه الرابع الفصل الأول التعددية في قطاع السمي البصري، من خلال تبيان المقصود بممارسة النشاط السمي البصري والأطراف التي يمكنها الحصول على رخصة النشاط في المواد من 58 إلى 63، إضافة إلى استحداث سلطة ضبط السمي البصري وإحالة تفاصيل تشكيلتها ومهامها وصلاحياتها على القوانين التنظيمية، وذلك في الفصل الثاني من نفس الباب من المادة 64 إلى 66. (القانون العضوي رقم 05-12، 2012، ص ص 27، 28)

بعدها بستين تقريبا صدر في الجريدة الرسمية القانون 04-14 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1435 الموافق لـ 24 فبراير سنة 2014، يتعلق بالنشاط السمي البصري، جاء في 113 مادة موزعة على سبعة أبواب، حيث " كان الباب الأول بعنوان أحكام عامة، الباب الثاني خدمات الاتصال السمي البصري، الباب الثالث يتعلق بسلطة ضبط السمي البصري، الرابع يتعلق بالإيداع القانوني والأرشفة السمي البصرية، الباب الخامس مخصص للعقوبات الإدارية، فيما جاء الباب السادس بعنوان الأحكام الجزائية، وأخيرا باب الأحكام الانتقالية والنهائية. (قانون 04-14، 2014، ص ص 06-19)

ورغم التعديلات التي عرفها قانون الإعلام إلا أن وضعية القنوات التلفزيونية الخاصة لم تتغير كثيرا على الصعيد القانوني، فبعد مرور ثلاث سنوات اعتمدت وزارة الاتصال خمس قنوات خاصة فقط كمكاتب لقنوات أجنبية في الجزائر وهي النهار والشروق والهقار وديار والجزائرية، من أصل 43 قناة في ذلك الوقت، حيث أكد وزير الاتصال، حميد قرين، في تصريحات صحافية أن "القنوات التي لا تتوفر على اعتماد هي غير قانونية" (ش.م، 2015)، ما يعكس التناقض الموجود في التعامل مع هذه القنوات من طرف المؤسسات الرسمية، فجل مؤسسات الدولة بما فيها السيادية، تتعامل بشكل يومي ورسمي عن طريق إرسال الدعوات بالفاكس والبريد الإلكتروني لمسؤولي التحرير في القنوات الخاصة، وهو الوضع المستمر إلى غاية الآن.

الانتشار الواسع والملفت للقنوات التلفزيونية الخاصة في الجزائر، ببرامجها المتنوعة واعتمادها على تقنيات وتجهيزات حديثة في الإنتاج والبيث، ساهم من دون شك في إثراء الساحة الإعلامية على الرغم من وجود عديد الانتقادات الموجهة لها، شكلا ومضمونا، خاصة فيما تعلق باحترام أخلاقيات المهنة والتزام الحياد والموضوعية وكسر الطابوهات المجتمعية، لكن هذا لم يمنع هذه القنوات من منافسة قنوات التلفزيون العمومي وقنوات أجنبية أخرى في نسب المشاهدة، ففي "دراسة استقصائية قامت بها مؤسسة ميديا سيرفي سنة 2012، احتلت قناة النهار المرتبة الخامسة بنسبة فاقت 5 %، في ترتيب أكثر القنوات مشاهدة من طرف الجزائريين التي ضمت 18 قناة جزائرية وعربية وفرنسية، بعد كل من قناة "أم بي سي 4 / MBC4" بـ 18,67 % تليها القناة الثالثة للتلفزيون الجزائري، ثم قناة "الجزيرة الرياضية"، فالقناة الأخرى بنسبة 5,34 % . (ق، 2012)

وفي 2014 "أظهرت نتائج دراسة لمعهد "MMR" المتخصصة في الإحصاء، تصدر قناة النهار للمشاهد المرئي في الجزائر باحتلالها صدارة الترتيب من حيث نسبة المشاهدة بـ 13.23 %، بما يفوق 8 ملايين متابع كمعدل أسبوعي، في الفترة الممتدة من 8 إلى 14 أبريل 2014، وأكثر من 3 ملايين جزائري شاهدوا القناة يوميا في نفس الفترة" (منور، 2014).

وحافظت القنوات الخاصة على نسب مشاهدة عالية بين الجزائريين طيلة السنوات الماضية، ففي إحدى عمليات سبر الآراء، "قال معهد البحث والاستشارات "إيمار ميديا" المتابع لمسار قناة "الخبر" "كاي.بي.سي KBC" منذ نشأتها، "إن نسبة مشاهدة القناة تضاعفت 3 مرات ما بين مارس 2014 وفيفري 2015، حتى وصلت إلى نسبة 31.3% في فيفري 2015" (عثماني، 2015)، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تمكنت القنوات التلفزيونية الخاصة من كسر احتكار التلفزيون العمومي لأعلى نسب المشاهدة في شهر رمضان، حيث "تصدرت قناة الشروق العامة قائمة القنوات الأكثر مشاهدة، بنسبة 56.59 %، وخلفها قناة النهار، متفوقتين بذلك على القناة الجزائرية الثالثة، وهذا راجع للشبكة البرمجية الثرية التي تولدت عن تدفق الإنتاج الدرامي والفكاهي الذي صاحب الانفتاح على السمع البصري وارتفاع الطلب والمنافسة. (الشروق أونلاين، 2015)

وبمرور السنوات بقيت القنوات الخاصة تنافس قنوات التلفزيون الجزائري رغم تعدد هذه الأخيرة وانفتاحها على شرائح مختلفة، حيث أظهرت "دراسة إحصائية أنجزها معهد "إيمار / IMMAR" المتخصصة في رصد نسب المشاهدة في القنوات الفضائية تفوقا لقنوات الشروق خلال النصف الأول من شهر رمضان من سنة 2019، وجاءت قناة الشروق العامة في المقدمة بنسبة مشاهدة بلغت 37.9 بالمائة في تصنيف شمل كل القنوات الجزائرية محققة تقدما كبيرا على قناة النهار التي حققت نسبة مشاهدة 31.3 بالمائة. فيما احتلت القناة الثالثة للتلفزيون العمومي المرتبة التاسعة بنسبة مشاهدة بلغت 6.3 من المائة" (الشروق أونلاين، 2019).

وفي دراسة أخرى أجريت خارج شهر رمضان، بقيت التلفزيونات الخاصة مسيطرة على المشهد، حيث "تصدرت قناة النهار قائمة القنوات الأكثر مشاهدة في الجزائر لشهر جويلية 2021، حسب إحصائيات معهد "MMR" المتخصصة في الإحصاء وسبر الآراء بمعدل أكثر من 10 ملايين ونصف مشاهد أسبوعيا، وأكثر من 6 ملايين متابع يوميا، تليها قنوات الشروق العامة والشروق الإخبارية ثم قناة سميرة تي في والجزائرية في المرتبة الخامسة وقناة الهدف سادسة فيما احتلت قناة البلاد المرتبة السابعة، ولم تظهر قنوات التلفزيون العمومي ضمن قائمة العشرة الأوائل من حيث نسبة المشاهدة". (ل، 2021)

3. الانتقادات الموجهة للانفتاح على السمعى البصري في الجزائر:

خضعت عشر سنوات من تجربة الانفتاح على قطاع السمعى البصري في الجزائر إلى عمليات تقييمية مختلفة وقرارات نقدية على مستوى الشكل والمضمون، من طرف الجهات الرسمية والباحثين والممارسين والجمهور على حد سواء، نستعرض بعضها في ما يلي:

1-3- انتقادات موجهة للجهات الرسمية:

أكد أكاديميون وإعلاميون وحتى سياسيون على كون الانفتاح الذي عرفه قطاع السمعى البصري في الجزائر منذ سنة 2012، ظاهرة صحية وتجربة فنية يجب مرافقتها ودعمها بالشكل اللازم، دون غض البصر عن جملة من السلبيات الملاحظة في نشاط القنوات التلفزيونية الخاصة، تحديدا فيما تعلق باحترام أخلاقيات المهنة ومعايير وقواعد الإنتاج المرئي بما يستجيب لتطلعات الجمهور ويشبع رغباتهم.

إذ ما يزال الطابع الفوضوي يحكم سيطرته على نشاط القنوات الخاصة، على الرغم من إقرار الانفتاح في قانون الإعلام 2012، وبعده القانون 04-14 لسنة 2014، المتعلق بالنشاط السمعى البصري.

ويلاحظ أيضا وجود مبدأ تفضيلي انتهجته وزارة الاتصال في اعتماد القنوات الخاصة، حيث منحت الاعتماد في البداية لخمس قنوات فقط كمكاتب لقنوات أجنبية تنشط في الجزائر، رغم امتلاكها سجلا تجاريا مسجلا داخل الوطن وتوظيفها لعشرات الصحفيين والتقنيين والإداريين والعاملين بما يرقى إلى طاقة بشرية مشكلة لقناة بأكملها وليس مجرد مكتب معتمد لقناة، ما فتح المجال واسعا أمام الناقدين الذين تحدثوا عن المعايير المتبعة في منح الاعتمادات، خصوصا وأن هناك 43 قناة (في 2015) تعمل بنفس الوتيرة وفي نفس الظروف، ما يعني أن 38 قناة المتبقية تنشط خارج القانون، في حين أنها تواصل نشاطها بشكل طبيعي.

كما أن ازدواجية الخطاب الذي تنتهجه الحكومة تجاه تبرير الاضطراب الحاصل في هذا الميدان غير مبرر، فمن جهة تعترف الحكومة بضرورة التوجه نحو التعددية في السمعى البصري، على اعتبار أن الجزائر متأخرة جدا مقارنة بدول الجوار، وفي الجهة المقابلة تتماطل في إنهاء الجدل وتنظيم القطاع بوتيرة أسرع.

سلطة ضبط السمعى البصري هي الأخرى طالها انتقادات واسعة من قبل الإعلاميين وكذا الأكاديميين، من حيث التركيبة ومن حيث الصلاحيات، فرييس السلطة يعينه رئيس الجمهورية رفقة خمسة أعضاء، في حين يقترح رئيسا غرفتي البرلمان أربعة أعضاء آخرين، وهو الأمر الذي يوجب، عند الكثيرين، بعدم استقلالية هذه اللجنة التي غاب عنها الممارسون الحقيقيون من إعلاميين وأكاديميين ومنتجين وغيرهم من الفاعلين في الإعلام المرئي، في بداية الأمر، في الوقت الذي تنص فيه المادة 59 من القانون رقم 04-14 المؤرخ في 24 فبراير سنة 2014 والمتعلق بالنشاط السمعى البصري على أن "اختيار أعضاء سلطة الضبط يكون بناء على الكفاءة والخبرة والاهتمام بالنشاط السمعى البصري" (قانون رقم 04-14، 2014، ص 15)، وهنا تلاحظ الباحثة زهور شيتوي "أنه لا يمكن لهذه التركيبة البشرية أن تؤدي مهامها على أحسن وجه ما لم يتم إدماج أصحاب المهنة من متخصصي ومحترفي قطاع الإعلام خاصة السمعى البصري.. حيث اقتصر القانون المتعلق بالنشاط السمعى البصري على الأشخاص المعينين من الذين يختارهم رئيس الجمهورية أو الذين يقترحهم كل من رئيس الأمة أو رئيس المجلس الشعبي الوطني من الأعضاء غير البرلمانين دون وجود أعضاء منتخبين، ذلك أنه لا بد من ضرورة إشراك المحترفين من صحفيي القطاع السمعى البصري من خلال تمكينهم من انتخاب ممثلهم في سلطة ضبط السمعى البصري". (شيتوي وبوحنية، 2018، ص 324)

وهو ما تم استدراكه فيما بعد ولو بشكل نسبي، كما فصل هذا القانون في تشكيلة وصلاحيات سلطة ضبط السمع البصري التي عين على رأسها السيد ميلود شرفي في 21 سبتمبر 2014، وبعده السيد زواوي بن حمادي سنة 2016، ثم السيدة زوينة عبد الرزاق في 25 ماي 2019، وأخيرا السيد محمد لوبر الذي عين بتاريخ 14 جانفي 2020 يمارس مهامه إلى غاية اليوم، حيث تعاقب على هذه السلطة أربعة رؤساء خلال سبع سنوات، أما من حيث المهام، فواجهت هذه السلطة أحكاما مسبقا بخصوص دورها الرقابي العقابي المنتظر، بالنظر إلى محتوى المادة 55 من القانون 04-14 المتعلق بنشاط السمع البصري والتي تنص على أن السلطة تتمتع بصلاحيات في مجال الضبط والمراقبة والاستشارة وتسوية النزاعات" (قانون 04-14، 2014، ص ص 14، 15)

إذ لم تمارس نشاطا قويا كما كان متوقعا، واكتفت ببعض إشعارات الإنذار وعقوبات تعليق البث المؤقت خصوصا خلال شهر رمضان، بسبب ما قالت إنه تجاوزات من بعض القنوات، فيما سجلت حضورها بشكل أكبر نسبيا خلال سنتي 2020 و2021، حيث "وجهت سلطة ضبط السمع البصري إنذارا جديدا للقناة الخاصة الشروق تي في التي نشرت عبر صفحتها على الفايسبوك تقريرا يتضمن تصريحات الوزير الأول السابق أحمد أويحيى المتواجد حاليا في السجن خلال محاكمته ودعمته بصور خارج سياقها للمتهم خلال مراسم دفن أخيه، الأستاذ العيفة أويحيى، حسبما بيان لذات السلطة" (وزارة الاتصال، 2020)، وهذا بعد إنذار شفوي وجهته سلطة ضبط السمع البصري لقناة الشروق TV، شهرا قبل ذلك، بسبب برنامج فكاهي، وأوضح بيان للسلطة أنه "بعد متابعة شبكة السمع البصري للسلسلة الفكاهية دار العجب بتاريخ 27 أبريل التي بثتها القناة الخاصة الشروق TV، لاحظت وجود انحراف عن الأهداف الحقيقية للبرنامج من خلال ما تضمنه من عبارات الإساءة والازدراء للكرامة الإنسانية وعدم احترام المصالح الاقتصادية والدبلوماسية للبلاد وكذا عدم احترام القيم الوطنية ورموز الدولة المحددة في الدستور" (وزارة الاتصال، 2020).

كما أوصت بغلق بعض القنوات وعاقبت أخرى، على غرار ما حدث مع قناة الحياة التي "قررت سلطة ضبط السمع البصري بشأنها، تعليق بث جميع برامجها لمدة أسبوع كامل خلال شهر جوان مع إنذار للقناة، وذلك على خلفية اللقاء الذي بث الجمعة الفارط باستضافة نائب برلماني سابق شكك من خلاله في المجاهدين ونزاهتهم" (وزارة الاتصال، 2021).

2-3- انتقادات موجّهة للقنوات الخاصة:

أولى الانتقادات الموجهة بشكل مباشر للقنوات الفضائية الخاصة جاءت من قبل الحكومة ممثلة في وزير الاتصال السابق، حميد قرين، الذي قال "إن بعض هذه القنوات تميل للإثارة من مبدأ أن الخبر السيئ يمثل خبرا جيدا بالنسبة للمشاهدين" (وكالة الأنباء الجزائرية، 2015)، وأرجع ذلك إلى كون الصحافيين العاملين فيها ليسوا محترفين بالقدر الكافي.

كما ذهبت وزارة الاتصال إلى حد غلق قناتين بالقوة العمومية وهما قناتا الأطلس والوطن، فيما أغلقت قناة الخبر لاحقا بسبب الإفلاس، وانضمت إليها قناتا دزاير نيوز ونوميديا بسبب ملاحقة مالكها في القضاء، مع التحذيرات المتكررة خصوصا للقنوات الخمسة المعتمدة كمكاتب أجنبية فيما تعلق بإفراغ شبكات البرمجية من مظاهر العنف والمشاهد المنافية لتقاليد وقيم المجتمع، وإلا ستواجه تدابير قد تصل إلى حد سحب تراخيصها، وهو ما حصل فعلا بعد سنوات من الممارسة، حيث تم توقيف بث قناة لينا تيفي بعد مدة وجيزة من إطلاقها، حيث نشرت وكالة الأنباء الجزائرية برفقة جاء فيها: "استجابة لطلب سلطة ضبط السمع

البصري، فان وزارة الاتصال تؤكد ان قناة لينا TV لم تستفد الى يومنا هذا من الترخيص المسبق لمزاولة نشاطها السمعي البصري في الجزائر وتعتبر أن نشاطها خارج الأطر القانونية المعتمدة، وهو ما يقتضي الغلق النهائي والفوري لهذه القناة، ومنتظر من السلطات المعنية تنفيذ قراري سلطة الضبط السمعي البصري ووزارة الاتصال" (وكالة الأنباء الجزائرية، 2021).

بعدها بأسبوع تم توقيف قناة أخرى ويتعلق الأمر بالجزائرية وان وهو ما نشرته وكالة الأنباء الجزائرية: "قررت سلطة ضبط السمعي البصري بتاريخ 23 أوت 2021" الغلق الفوري والنهائي لقناة الجزائرية وان، من منطلق مهامها الضبطية والرقابية على المشهد السمعي البصري، وحسب ما يخوله لها القانون رقم 04-14 المتعلق بنشاط القطاع.. بعد تسجيل خروقات مهنية من قبل القناة تتعلق أساسا بعدم احترام متطلبات الأمن العام، بالإضافة إلى خرق أحد شركاء القناة لقانون النشاط السمعي البصري القاضي بمنع شراء أسهم في أكثر من قناة تلفزيونية" (وكالة الأنباء الجزائرية، 2012).

وطالت الانتقادات الرسمية أيضا المحتوى والإمكانيات المادية التي توفرها القنوات الخاصة للصحافيين، حيث دعا وزير الاتصال السابق عبد القادر مساهل مطلع العام 2014 "القائمين على القنوات الخاصة للكف عن الارتجالية واقتناء وسائل ناجعة والتحكم فيها واعتماد التكوين المتواصل للمستخدمين، مع انتقاد صريح للمستوى الضعيف للبرامج والنشرات الإخبارية" (بلقاسم، 2014).

في المقابل، كانت هناك جملة من الانتقادات من قبل الممارسين، الذين أعابوا على القنوات الخاصة اللاحيادية في الطرح ومساهمتها في إفساد الذوق العام للمشاهدين الجزائريين، فالإعلامي مصطفى هميسي في لقاء مع جريدة الحوار قال "إن أغلب القنوات الجديدة رديئة جدا وهي مرتبطة بالسلطة بشكل مباشر أو غير مباشر، وهي تعمل على إلهاء الجزائريين عن مشاكله الحقيقية، من خلال تحويل انتباهه نحو مواضيع الكرة والجريمة" (حملوي، 2015).

المنتجون والتقنيون أيضا كان لهم ما يقولون، حيث انتقد المخرج المعروف جعفر قاسم المضامين التي تقدمها بعض القنوات الخاصة، التي لا تصلح إلا لتكون على موقع يوتوب، لأنها، حسبه، لم تحترم المقاييس التقنية التي ينبغي أن تقوم عليها القنوات التلفزيونية، كما علق كاتب السيناريو محمد شرشال على نشاط هذه القنوات بالقول "لقد نقلت الصحافة الصفراء إلى الشاشة وغرقت في الشعبوية، وهذه سياسة خاطئة، كما أن هذه القنوات نقلت فقط رداءة التلفزيون التي كانت تنتقدها دائما" (جريدة الخبر، 2013).

على النقيض تماما، دافعت أطراف عديدة على أداء القنوات الفضائية الخاصة التي ظهرت في سياق وطني وإقليمي استثنائي بالنظر إلى حداثة التجربة، ومن الطبيعي أن تكون هفوات ونقائص يمكن تداركها، وأبرز هؤلاء نجد وزير الاتصال السابق والمدير العام السابق للتلفزيون الجزائري، حمراوي حبيب شوقي، الذي اعتبر أن "عددا كبيرا من القنوات الجزائرية الخاصة فرضت حضورها على عكس ما كان يروج له.. والفرد الجزائري صار بإمكانه الحصول على الخبر بأوانه وعبر قنوات جزائرية جديدة وبمجهودات شبانية" (مرنيز، 2015).

ويقول ع.ر. طاهير (مقابلة، 18 أكتوبر، 2021) إنه وفي ظل مناخ سياسي مضطرب وغير شفاف من الصعب تقديم "تقييم منصف" (حتى لا نقول موضوعياً) لتجربة القنوات الخاصة في الجزائر، وذلك لأسباب كثيرة لا يتسع المجال ذكرها بالتفصيل، لكن في العموم أعتقد أن الانفتاح في حد ذاته كان مكسباً كبيراً رغم

أنه جاء قسريا وفرضته ظروف داخلية وإقليمية ولم يكن (للأسف) في الحقيقة نابعا أو نتاج إرادة سياسية لتكريس الانفتاح الفعلي المأمول والذي جاء متأخرا. هذا بالطبع لا يخفي العيوب الكثيرة التي تلاحق التجربة وهي بالأساس تعكس نوعاً من الفوضى المستدامة في القطاع (مكتوباً كان أو مسموعاً) وصولاً إلى القنوات التلفزيونية، خاصة ما تعلق منها بنوعية المادة المقدمة للجمهور وطريقة التسيير والمعالجة. نحن ي بداية الطريق والمسافة لا تزال طويلة جدا لتتحرر من الكثير من العقد المتراكمة في ممارسة مهنة الصحافة والإعلام بحجم وثقل التلفزيون.

بدوره يعتقد ل. رزاوي (مقابلة، 20 أكتوبر، 2021) أنه من الخطأ الحكم على هذه القنوات بالطريقة المنتهجة حاليا سواء عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو حتى من طرف من يسمون أنفسهم خبراء ومختصين، ويقول إن الإيجابيات التي تسجل للقنوات الخاصة في الجزائر تحسب لها وعلى القائمين عليها من مهنيين، أما السلبيات والانتقادات فتحملها السلطة السياسية التي قننت الفوضى التي تعيشها هذه القنوات وقيدت الإبداع وضيق هامش الحرية، لأنه بدون حرية لا يمكن الحكم على مهنية أي وسيلة إعلامية.

سابعا: ظروف ممارسة المهنة في قطاع السمع البصري

يتأثر الأداء الإعلامي للقائمين بالاتصال في وسائل الإعلام المختلفة، سلبا أو إيجابا، بظروف داخلية وخارجية، مؤقتة أو دائمة، تشكل ما نسميه الوضعية المهنية في فترة محددة، والتي تتكون من مجموعة من العوامل تساهم في تحسين وتطوير أداء الصحافيين والمسؤولين على التحرير أو تجعله متواضعا ومختلا.

اجتهد الباحثون في تحديد العوامل المؤثرة في الأداء الإعلامي للصحافيين داخل بيئة العمل وخارجها، وتمكنوا من حصر بعضها وتصنيفها في مستويات عدة، وما يهمنا في هذه الدراسة هو حصر الظروف والعوامل المهنية، المادية والنفسية، المصاحبة لأداء المهنة الصحافية، لقياس علاقات التأثير والتأثر، فالعوامل المادية متعلقة أساسا بالوسائل والأجهزة والعتاد والتدريب والبطاقة المهنية والراتب، أما العوامل النفسية فترتبط بالسياسة التحريرية والرقابة وعلاقات العمل وضغوطه ومصادر الأخبار وإمكانات الكادر البشري ونموذج التسيير الإداري، وغيرها من العوامل المتدخلة بشكل مباشر أو غير مباشر.

"يلعب الجو الداخلي لحجرة الأخبار دورا كبيرا في تحديد نوعية المضامين الإعلامية إذ يحرص القائم بالاتصال على تطبيق الأهداف التي سطرتهها مؤسسته الإعلامية، إلى جانب السياسة التحريرية.. التي هي مجموعة مبادئ عامة وخطوط عريضة يلتزم بها المحررون في نقل الأحداث وفي الأسلوب والطريقة التي يقدم بها المضمون.

إذن، فالتأثير المركزي - الذي يتعرض له القائم بالاتصال- هو الذي يحدد طبيعة تجليات القيم الإخبارية (كمضمون إعلامي)، في إطار المؤسسة الإعلامية". (لعلامة، 2018، ص ص 80، 81)

كما يرى آخرون أن "فالأداء المهني للقائم بالاتصال يتأثر بكثير من العوامل التي قد تكون عقبات أمام القيام بالأداء المطلوب فمثلا التأهيل و التدريب والإشراف والرقابة، والحرية في اتخاذ القرارات والمشاركة في التخطيط، والعمل في أكثر من وظيفة و طرق الالتحاق بالوظيفة، والضغوط والصعوبات التي تعترض العمل، والعلاقة بين الزملاء والرؤساء، كل هذه القضايا تؤثر سلبا أو إيجابا في الأداء المهني للقائم بالاتصال.

ولقد بينت الكثير من الدراسات أن القائم بالاتصال يتعرض لضغوط من مصادر متعددة تؤثر في أدائه المهني، فقد يتأثر من خلال السلطة، الرؤساء، الجمهور، الإمكانيات، قيم المجتمع السائدة وتقاليدته، والمعلنون، مصادر الأنباء والظروف الداخلية والخارجية وغيرها من القضايا". (أغا، 1991، ص 23)

إن العودة إلى نظرية حارس البوابة تقودنا إلى استخراج عدد من العوامل المتدخلة في تبيان طبيعة الأداء الإعلامي في علاقته مع مسألتي الرقابة والاختيار التحريري، حيث خلصت كثير من الدراسات في إطار نظرية حارس البوابة إلى وجود معايير هي: (مكاوي وحسين السيد، 2003، ص ص 178-184)

- المعايير الذاتية للقائم بالاتصال: إذ تساهم الخصائص الشخصية للقائم بالاتصال في تحديد طبيعة ممارسة حارس البوابة الإعلامية لوظيفته كالنوع، السن، الدخل، الطبقة الاجتماعية، المستوى التعليمي والانتماءات الفكرية والعقائدية واحترام الذات، الخلفية الاجتماعية، إضافة إلى الكفاءة المهنية، والتي تتداخل في عملية توجيه ونشر الأخبار.

- المعايير المهنية للقائم بالاتصال: فهو يتعرض إلى مجموعة من الضغوط المهنية التي تؤثر في عمله وتؤدي إلى توافقه مع سياسة المؤسسة الإعلامية التي ينتهي إليها، وتتضمن هذه المعايير المهنية: سياسة الوسيلة الإعلامية، مصادر الأخبار المتاحة، علاقات الصحفي بزملائه:

أ- السياسة الإعلامية للمؤسسة: فنمط الملكية والنظم الإدارية التي تخضع لها المؤسسة الإعلامية تلعب دورًا مهمًا في شكل المضمون الذي يُقدم للجمهور كما أنها تجعل الصحفي جزءًا من الكيان العام للمؤسسة، ولكل وسيلة إعلامية سياستها الخاصة بها سواء صرحت بها أم لم تصرح بها، وقد تظهر هذه السياسة في اختيار بعض الموضوعات على حساب أخرى.

ب- مصادر الأخبار: أشارت كثير من الدراسات إلى إمكانية استغناء القائم بالاتصال عن جمهوره وصعوبة استغنائه عن مصادره، حيث أن محاولة الصحفي الاستقلال عن مصادره عملية شاقة جدا خصوصا وأن هذا الأخير في قيامه بعملية تكوين مصادره الخاصة يتطلب منه وقتا وجهدا كبيرين. كما أن هذا التكوين تربطه اعتبارات كثيرة منها توجهات هذه المصادر ومواقفها الفكرية والإيديولوجية المتوافقة مع سياسة المؤسسة الإعلامية التي يعمل بها، إضافة إلى مراكزها الوظيفية وإمكانيات الوصول إليها وإعطائها للمعلومات، ونتيجة ذلك ستظل المعلومات المنشورة موجهة وروتينية لخدمة أطراف بعينها.

ج- علاقات العمل وضغوطاته: إذ يتفق الباحثون على أن علاقات العمل تضع بصماتها على القائم بالاتصال الذي يرتبط مع زملائه في علاقات تفاعل تخلق بعدًا اجتماعيًا، وتظهر أهمية هذه العلاقات في أن وظيفة القائم بالاتصال في حد ذاتها هي وظيفة تنافسية بطبيعتها فكل صحفي يهدف إلى تحقيق سبق الصحفي للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الجمهور ولذلك فإنه على الرغم من اعتناق جميع الصحفيين نفس المعايير المهنية إلا أنه يظل لكل منهم معايير الخاصة.

- معايير الجمهور: فمثلما يؤثر القائم بالاتصال على الجمهور فإن هذا الأخير يؤثر فيه أيضا، فالرسائل التي يقدمها القائم بالاتصال يحددها إلى حد ما توقعاته عن ردود فعل الجمهور، فوسائل الإعلام يجب أن ترضي جماهيرها ولكي يتحقق ذلك لابد من معرفة الجمهور معرفة دقيقة ومعرفة احتياجاته وذلك يتم بوسائل عدة من بينها إجراء المسوح الميدانية، تحليل بريد رسائل القراء، والمهم هنا أن الاهتمامات تؤخذ بالاعتبار بصورة أو بأخرى في تقييم المضامين المختلفة والطريقة التي تتم بها معالجة الأحداث.

إن استعراض جميع هذه العوامل والمتغيرات التي تشكل الوضعية المهنية لممارسة المهنة، مجتمعة أو متفرقة، يمكن من ربط علاقة بينها من جهة ومستوى الأداء الإعلامي للقائمين بالاتصال في غرف الأخبار تحديداً، من جهة أخرى، وقياس هذه العلاقة كميًا وتحليلها كميًا، لمعرفة مدى تأثير الأداء بجملة الظروف المحيطة بعمل المتدخلين في إنتاج المحتوى المرئي.

ثامنا: استعراض وتحليل النتائج

- هناك تفاوت في الإمكانيات المادية والتجهيزات بين القنوات الخاصة، بالنظر إلى مالك المؤسسة، والقنوات التي تملك جرائد ورقية في وضع أحسن، لحصولها على الإشهار العمومي، ويرى ع. عاشور (مقابلة، 22 أكتوبر، 2021) أن "نقص وضعف التأطير وحتى الإمكانيات كلها عوامل تجعل من القنوات الخاصة هشة وتقع في الأخطاء وبعض النقائص".

كما يرى ل. رزوي (مقابلة، 20 أكتوبر، 2021) أن الوسائل والإمكانيات المادية شرط أساسي لتحسين أداء الصحافيين والقنوات عموماً، على الأقل في الشكل (جودة الصورة والصوت، التركيب والإخراج) وقبلها على الأقل نقل "المتاح نقله" في وقته، فتوفر هذه الإمكانيات يريح الصحفي في أداء مهامه، أو بعبارة أخرى تعطيه راحة نفسية تنسيه ضغط الرقابة.

- الوضعية القانونية الغامضة للقنوات التلفزيونية الخاصة تؤثر، سلبيًا، على أداء الصحافيين، الذين يعتقدون أن تأخر تطبيق القانون المنظم لنشاط السمع البصري سبب في استمرار الضبابية والضغط المفروض عليهم جراء الخوف من الوقوع في المحذور.

ويرى ع. عاشور (مقابلة، 22 أكتوبر، 2021) أن "قانون السمع البصري و دفتر الشروط حبيس أدرج السلطة السياسية في البلا، وهذا يعكس غياب إرادة سياسية لدى القائمين على هذا الملف من أجل تنظيمه ومرافقته، والنتيجة اليوم نراها بعض القنوات تم غلقها أو دفعها للغلق بسبب مشاكل مالية ما يعطي الانطباع أن السلطة ليست جاهزة للتأسيس لمشهد إعلامي مستقل".

في المقابل يعتقد ل. رزوي (مقابلة، 20 أكتوبر، 2021) أن تسوية الوضعية القانونية لهذه القنوات لا تكفي وحدها لتحسين أداء الصحافيين ورفع مستوى المهنية في هذه القنوات وغيرها من المؤسسات الإعلامية، فالمشكلة كما يقال ليس بالضرورة في النصوص، إذ أن تسوية الجانب القانوني وحده لا تمنع السلطة من التحكم في وسائل الإعلام.

- التسيير الإداري لشؤون التحرير يفقد العمل الصحافي مبادئه وتقاليده، ويقتل روح الإبداع والعمل المتكامل لدى الصحافيين.

- السياسة التحريرية تؤثر أحيانا على أداء الصحافيين لعملهم بموضوعية، ويرى ع. ر. طاهير (مقابلة، 18 أكتوبر، 2021) أن الالتزام بخط التحرير هو قضية معنوية مبدئية (أخلاقية)، لا يتعلق الأمر برئيس التحرير فحسب وإنما بجميع مكونات وتركيبة القناة البشرية التي تعمل وفق عقيدة الملاك، نعم تقع هناك مسؤولية كبيرة على رئيس التحرير وفق التسلسل الهرمي للمسؤوليات والمهام فهو الذي يقود فعلياً القاطرة في قاعة التحرير ويمتلك السلطة التقديرية في إقرار أو عدم إقرار المواد التي يفترض أنها ستعرض على الشاشة أو قد تكون عرضت بالأساس. لهذا يبقى أمر الحرية في اعتقادي نسبياً، وقد تعيق السياسة التحريرية في الكثير من

الأحيان اتخاذ بعض القرارات التحريرية الصائبة أو التعامل مع أحداث "بالغة الأهمية" بعينها بزاوية من الموضوعية والحياد الإيجابي على الأقل خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالمعالجة السياسية في مناسبات تستحق التخلي عن العباءة الخلفية للقناة.

- الصحفيون العاملون في القنوات الخاصة يدركون أن الموضوعية أمر نسبي، وهم واعون بطبيعة الجدل الموجود حول الموضوعية كمفهوم نظري وكممارسة في الميدان، فليست هناك استقلالية تامة في تناول مختلف المواضيع، ما يدفع الصحفيين أحيانا إلى تمرير رسائل مشفرة في المواضيع التي لا تخدم مصالح مالك القناة.

- انقسم المبحوثون بالتساوي بين من يؤكد تدخل مالكي ومديري القنوات الخاصة في الجانب التحريري، وبين من يراه تدخلا هامشيا لا يؤثر، حيث يرى ع.ر طاهير (مقابلة، 18 أكتوبر، 2021) أن " رابعاً: طبعا مالك المؤسسة هو صاحب القرار الفعلي تحريراً لا سيما إذا كان قريباً جداً من الوسط المهني، أو حتى إن لم يكن كذلك، فالمواضيع السياسية ينظر إليها بحساسية مفرطة وهي تعيق بشدة مفهوم حرية التعبير الذي نرفعه كشعار في الغالب، لكن على الواقع ليس هناك حرية بالمطلق. بالإضافة إلى تأثير المعلنين وهو سلاح ذو حدين فمن جانب يغطي الكثير من العوائد والنفقات للمؤسسة أو القناة، وبالمقابل يمثل كابحاً لتبني سياسة تحريرية أكثر تحملاً. هذا لا ينطبق طبعاً على كل المعلنين ولكنه أمر موجود وحاصل للأسف. زد على ذلك فإن المؤسسات الرسمية أمنية أو مدنية ينظر إليها كمصدر مهم للمعلومات، وبالتالي فإنه لا يمكن إنكار وجود تأثيرها "المتفاوت" في تسويق نوع معين من الأخبار فضلاً عن محاولة ممارسة نوع من الوصاية والتأثير الموجه الذي قد لا ينتبه إليه الجمهور في بعض الأحيان.

- ما تزال الصورة النمطية حول انحياز التلفزيون العمومي لمؤسسات الدولة عاملاً محركاً للتركيز على الجوانب السلبية في مختلف المواد الإعلامية المنتجة، ما قد يوقع الصحفيين في فخ التحيز للطرف الآخر.

- الوصول إلى مصادر المعلومة صعب جداً بالنسبة للصحفيين، وهو يؤثر سلباً في توازن المادة الإعلامية.

- الرقابة بكل أنواعها حاضرة في يوميات الصحفيين والمسؤولين في هيئة التحرير، فنصف المبحوثين يعترفون بممارستهم الرقابة الذاتية في المواضيع الحساسة، خوفاً من العقاب المادي كالمخيم من الأجور والتوقيف عن العمل.

- رقابة مديري الأخبار ورؤساء التحرير موجودة باستمرار وتؤثر أحيانا على الأداء الإعلامي الموضوعي، وهو ما أشار إليه ع.ع عاشور (مقابلة، 22 أكتوبر، 2021) الذي نفى وجود ضغوط، مشيراً إلى وجود ما أسماه توجهات وخطوط حمراء لا يمكن تجاوزها، مع الحرص على الموضوعية قدر المستطاع، رغم وجود ملاحظات تأتي أحيانا من بعض المصالح والهيئات الرسمية التي لا يروق لها انتقاد سياساتها وخياراتها وتعاملها مع قضايا الساعة والشأن العام.

من جانبه عزز ل.رزاوي (مقابلة، 20 أكتوبر، 2021) هذا الموقف، حيث قال إن أشكال الرقابة متعددة، أهمها الخطوط الحمراء التي توضع من طرف مالك المؤسسة، بعدم التطرق مثلاً لمجموعة من المواضيع خاصة تلك التي يمثل فيها رجالات السلطة أحد أطرافها أو أي موضوع من شأنه أن يثير غضبهم، ونفس الأمر بالنسبة للمعلنين والجهات الأمنية والمؤسسات الرسمية، إلى جانب الرقابة التي تشمل حتى الضيوف، بحيث هناك ضيوف يمنع ظهورهم على الشاشة.

- الإشهار العمومي الذي يمنح للجرائد التي تملك أيضا قنوات خاصة يشكل عامل ضغط على الصحافيين، ففي حال تسجيل أخطاء أو مواد إعلامية تتحفظ عليها وزارة الاتصال يتم توقيف إشهار الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، ما يعني توقف صب الرواتب، وبالتالي تراجع مردود الصحافيين، ويرى ع. عاشور (مقابلة، 22 أكتوبر، 2021) أن وكالة الإشهار العمومية تستخدم ورقة الإشهار للتدخل في السياسة التحريرية للقناة، وأي عمل صحافي تراه لا يخدم السلطة السياسية قد يكلف القناة أحيانا فقدان هذا الدعم المالي.

- ضعف الأجور عامل يؤثر سلبا على مجهود الصحافيين في العمل، ما ينعكس على أدائهم، خصوصا وأنه يدفعهم إلى البحث عن عمل آخر، بالموازاة، لسد الحاجة، إضافة إلى وجود آخرين غير مؤمنين اجتماعيا، ويمنعهم ذلك من الخروج إلى الميدان والعمل داخل قاعات التحرير فقط.

ويعتقد ع. عاشور (مقابلة، 22 أكتوبر، 2021) أن "الأساس في العمل هو المقابل المادي، فوضع شبكة أجور استنادا لمعايير الكفاءة يحفز الصحفي على تقديم الأفضل للقناة و العكس صحيح للأسف في تجربتنا الإعلامية في الجزائر لا يمكن الحديث عن شبكة أجور واضحة ومستقرة تستند للمعايير المعمول بها عالميا وعربيا".

كما يرى ع. رطاهير (مقابلة، 18 أكتوبر، 2021) أن ما يجري هو استنزاف للطاقات وهدر للمجهود وعدم إنصاف على الإطلاق، فوضى الأجور هي نتاج فوضى المهنة وفوضى القطاع الغارق في قضايا هامشية لا تدفع الصحفي وعموم المنتسبين إلى مهنة الإعلام إلى التفكير في تحسين ما يقدمونه من أداء بقدر من ينصب انشغالهم في تسيير همومه اليومية الاجتماعية (المعيشية) لأنه ببساطة غير مرتاح ماديا.. والنتيجة منطقية أنه غير فعال مهنيًا.

- الأغلبية الساحقة من الصحافيين لم يستفيدوا من دورات تدريبية لتحسين المستوى، ما يؤثر على جودة المادة الصحافية التي يجب أن تستجيب لشروط وقواعد معينة، شكلا ومضمونا.

خاتمة:

إن الحفاظ على احترافية ومهنية أي مؤسسة إعلامية يستدعي توفير إمكانيات مادية وبشرية تحقق الحد الأدنى من الشروط والقواعد التي يقوم عليها العمل الصحافي الحقيقي، في إطار وضعية عامة تستدعي ظروفًا مهنية وسوسيو-مهنية تجعل القائمين بالاتصال يمارسون نشاطهم بأقل ضغوط ممكنة، وهو ما سينعكس إيجابا على أدائهم الإعلامي، رغم صعوبة تحييد عوامل الملكية والإشهار والنظام السياسي وباقي العناصر التي تركز على مبدأ فرض الرقابة، التي تتحول في بعض الأحيان إلى توجيه مباشر للرسالة الإعلامية.

تجربة فتح قطاع السمع البصري أمام النشاط الحر في الجزائر وإن دخلت عامها العاشر، إلا أنها تبقى تجربة حديثة تستدعي سنوات أخرى لتراكم التجارب ونضجها، ولعل إتمام الورشات القانونية المتعلقة بقطاع السمع البصري وتطبيق القوانين ودفع الشروط يبقى كفيلا بإزالة العديد من العقبات وتحسين الوضعية المهنية لأداء العمل الصحافي في ظروف مناسبة وبمعايير دولية، وبالأخص تنظيم علاقات العمل بين المسؤولين والصحافيين من جهة، وبين الممارسين والمسؤولين ومصادر المعلومات من جهة ثانية، وفي النهاية مع الجمهور عموما.

قائمة المراجع:

الكتب:

- أحمد الهادي، نبيل. (2006). منهجية البحث في العلوم الإنسانية. ط1. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
- أشرف فهمي، خوخة. (2004). الرقابة في المؤسسات الصحفية. دط. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- بن مرسل، أحمد. (2005). مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال. ط2. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد العزيز، ياسر. (2013). دليل المعايير المهنية في الكتابة الخيرية. دط. القاهرة: مركز دعم لتقنية المعلومات.
- عماد مكاوي، حسن؛ حسين السيد، ليلي. (2003). الاتصال ونظرياته المعاصرة. ط4. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- محمد جابر، سامية. (1998). الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث: النظرية والتطبيق. دط، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع.

المذكرات والأطروحات الجامعية:

- الصبيحي، محمد. (1429هـ). العلاقة الوظيفية بين القائم بالاتصال والجمهور، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- حسن أغا، ألفت. (1991). القائمون بالاتصال و قضايا التنمية: دراسة ميدانية لعينة من القائمين بالاتصال في المجتمع المصري، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة القاهرة.
- زلط، عبد الله. (1997). الممارسة الإخبارية للقائم بالاتصال في الصحافة المصرية، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الزقازيق، القاهرة.
- فاتحي، عبد النبي. (2016). الوضعية المهنية للمعلم في ضوء تدابير الإصلاح التربوي، دراسة ميدانية على عينة من معلمي المدارس الابتدائية ببعض دوائر - فنوغيل، زاوية كنتة، رقان- ولاية أدرار، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- لعلامة، محمد. (2018). الصحفيون في الإذاعات المحلية الجزائرية -دراسة سوسيو مهنية-. (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر3، الجزائر.

المجلات:

- العزام، عبد المجيد؛ خزنة، هاديا(2010). اتجاهات الأردنيين نحو الأداء الإعلامي: دراسة استطلاعية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 26 (العدد 3 و4)، ص 615.

- شيتوي، زهور؛ بوحنية، قوي(2018). التنظيم القانوني لسلطة ضبط السمع البصري في الجزائر. مجلة دفاتر السياسة والقانون، (العدد 19)، ص 324.

المصادر الالكترونية:

- لمحات تاريخية. المؤسسة الوطنية للتلفزيون. تم الإطلاع عليه بتاريخ 11-09-2020. على الرابط: <https://vu.fr/nPIP>
- فني، عاشور. (2011، سبتمبر 11). الإعلام المرئي المسموع في الجزائر: من تنظيم الندرة إلى صناعة المحتوى (مقال)، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 11-09-2020. على الرابط: <https://vu.fr/vGol>
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. القانون العضوي رقم 05-12 يتعلق بالإعلام. العدد 02 (2012)، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 23-02-2021. على الرابط: <https://vu.fr/pwkl>
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. القانون 04-14 يتعلق بالنشاط السمع البصري. العدد 16 (2014)، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 23-02-2021. على الرابط: <https://vu.fr/sRGF>
- ش. م (2015، سبتمبر 20). القنوات التي لا تتوفر على اعتماد "غير قانونية". الخبر. تم الإطلاع عليه بتاريخ: 23-02-2021. على الرابط: <https://vu.fr/QFpx>
- ق، سيد علي (2012، ماي، 20). "النهار تيفي" القناة الأكثر مشاهدة في الجزائر. جريدة النهار. تم الإطلاع عليه بتاريخ: 23-02-2021. على الرابط: <https://vu.fr/jakG>
- منور، أسماء (2014، ماي، 23). تلفزيون النهار الأكثر مشاهدة في الجزائر. جريدة النهار. تم الإطلاع عليه بتاريخ: 23-02-2021. على الرابط: <https://vu.fr/GPuA>
- عثمانى، محمد الفاتح (2015، جوان، 16). نسبة مشاهدة KBC تضاعفت 3 مرات في أقل من سنة. جريدة الخبر. تم الإطلاع عليه بتاريخ: 23-02-2021. على الرابط: <https://vu.fr/xDIG>
- الشروق تيفي تتربع على عرش أكثر القنوات مشاهدة في شهر رمضان (2015، جويلية، 18). جريدة الحياة. تم الإطلاع عليه بتاريخ: 23-02-2021. على الرابط: <https://vu.fr/QOVL>
- في دراسة جديدة لمعهد إيمار: 77 بالمائة من الجزائريين يشاهدون قنوات الشروق في رمضان (2019، جوان، 04). جريدة الشروق. تم الإطلاع عليه بتاريخ: 17-07-2021. على الرابط: <https://vu.fr/QPvi>
- ل، سميرة (2021، أوت، 15). قناة النهار تواصل تصدرها.. أكثر من 6 مليون مشاهد يوميا و10.5 مليون مشاهد أسبوعيا. جريدة النهار. تم الإطلاع عليه بتاريخ: 06-11-2021. على الرابط: <https://vu.fr/MZtf>
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. القانون 04-14 يتعلق بالنشاط السمع البصري. العدد 16 (2014)، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 23-02-2021. على الرابط : <https://vu.fr/FUgm>

- سلطة ضبط السمعي البصري توجه إنذارا جديدا لقناة الشروق تيفي (2020، جوان، 24). وزارة الاتصال الجزائرية. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2021-10-24. على الرابط: <https://vu.fr/dpAE>
- برامج شهر رمضان : سلطة ضبط السمعي البصري "تنذر" قناة الشروق TV (2020، أفريل، 29). وزارة الاتصال الجزائرية. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2021-10-24. على الرابط: <https://vu.fr/kGGA>
- تعليق بث جميع برامج قناة "الحياة" لمدة أسبوع (2021، جوان، 21). وزارة الاتصال الجزائرية. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2021-10-24. على الرابط: <https://vu.fr/dimy>
- حوالي ثلاثين قناة تلفزيونية خمس منها بمكاتب معتمدة في الجزائر (2015، فيفري، 12). وكالة الأنباء الجزائرية. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2021-02-23. على الرابط: <https://vu.fr/biUD>
- نشاط قناة لينا TV خارج الأطر القانونية ويقتضي غلقها "النهائي والفوري" (2021، أوت، 18). وكالة الأنباء الجزائرية. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2021-10-24. على الرابط: <https://vu.fr/EGNk>
- الغلق الفوري والنهائي لقناة "الجزائرية وان" (2012، أوت، 23). وكالة الأنباء الجزائرية. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2021-10-24. على الرابط: <https://vu.fr/Xxlg>
- بلقاسم، جميلة (2014، جانفي، 27). مساهل يدعو القنوات الخاصة إلى تحسين أدائها والكف عن العمل الارتجالي. جريدة البلاد. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2020-08-29. على الرابط: <https://vu.fr/uiHa>
- حملاوي، حنان (2015، سبتمبر، 10). القنوات الجديدة رديئة وتعمل على إلهاء الجزائريين عن مشاكلهم الحقيقية. جريدة الحوار. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2020-08-29. على الرابط: <https://vu.fr/GtoP>
- القنوات الخاصة لم تحترم المشاهد صورة ومضمونا. (2013، جويلية، 28). جريدة الخبر. تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2020-08-29. على رابط الموقع: <http://www.elkhabar.com>
- مرينز، نهاد (2015، ماي، 06). منح الاعتماد لخمس قنوات فقط غير معقول وعلى وزير الاتصال التحرك. جريدة البلاد. تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2020-08-29. على الرابط: <https://vu.fr/SZxx>
- Ouazani, Cherif.(2010, Janvier, 14). Ce que regardent les Algériens. jeune Afrique, Le lien: <https://vu.fr/Uhzw>
- Le sigma magazine des médias, de la communication et du marketing en Algérie(2009, Mai, 02).Télévision DZ. Consulté le 07-01-2021.Via le lien: <https://vu.fr/ysGY>
- FRANCE 24: 1ère chaîne française en Algérie, devant Al Jazeera et Al Arabiya sur les cadres et dirigeants, Communiqué de Presse.(2012, Janvier, 23). France 24, Consulté le 07-01-2021.via le lien: <https://vu.fr/zvbX>